الموضوع الثانى
خطط مواجهة مخدر البانجو
والزراعات المخدرة غير المشروعة

تتمثل الزراعات المخدرة غير المشروعة، التى يحاول بعض الزارعين نشره بالمناطق الصحراوية والجبلية النائية فى كل من نبات القنب الذى يمكن أن ينتج منه الحشيش والمرايجوانا والبانجو وكذا نبات الخشخاش الذى ينتج منه الأفيون والهيروين.

حجم انتشار زراعات القنب والتعاطى البانجو:

** تشير الإحصائيات المسجلة عن فترة التسعينات إلى أن زراعات نبات القنب قد شهدت زيادة غير مسبوقة، وبعد أن كان ما تم ضبطه خلال عام ١٩٩٣م لا يتجاوز المليون شجيرة زاد فى عام ١٩٩٤م إلى أكثر من ٨ مليون شجيرة، ثم **فى عام ١٩٩٥م لأكثر من ٥١ مليون شجيرة، ثم قفزت المضبوطات لأكثر من ٢٣١ مليون شجيرة فى عام ١٩٩٦م**، والذي مثل الذروة، وذلك قبل أن تعود المضبوطات خلال الأعوام التالية إلى الانحصار حيث تراجعت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بنحو ٤٧% مقارنة بعام ٢٠٠٠م.

** كما تشير **ذات الإحصاءات إلى أن كل من قضايا ضبط البانجو وأعداد المتهمين بها،** والكميات المضبوطة بها قد تزايدت منذ بداية التسعينات بشكل مضطرد، حيث وصل إجمالي قضايا المخدرات عام ١٩٩٧ إلى قرابة ١٥ ألف قضية، ضبط بها اكثر من ١٦ ألف منهم، وبلغ وزن مخدر البانجو المضبوط نحو ١٠ أطنان ، فى حين زادت القضايا خلال عام ١٩٩٨م إلى أكثر من ٢٠ ألف قضية، ضبط بها أكثر من ٢١ ألف متهم، وبلغ وزن البانجو المضبوط نحو ٣١ طن، وبلغ متوسط القضايا المضبوطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة نحو ٢٧ ألف قضية سنوياً ضبط فيها نحو ٢٩ ألف متهم سنوياً، **كما بلغ متوسط المضبوط من البانجو نحو ٤٧ طن سنوياً**.

** وجدير بالذكر **أن قضايا البانجو خلال الأعوام الأربعة الأخيرة قد زادت حوالى ١٥% من إجمالي قضايا المخدرات المسجلة خلال ذات الفترة**، كما أن أعداد المتهمين المضبوطين فى هذه القضايا قد حققت ذات النسبة مقارنة بإجمالي أعداد المتهمين فى قضايا المخدرات، وهو ما يؤكد أن مخدر البانجو قد أصبح هو الأكثر انتشاراً فى مصر، وأنه قد احتل المرتبة الأولى بين كافة أنواع المخدرات الأخرى.

وجدير بالذكر أيضاً **أن مخدر البانجو هو أوراق وأجزاء من نبات القنب** – الذى يمكن أن يستخلص منه مخدر الحشيش – يجرى تعبئتاً فى لفافات صغيرة بعد تجفيفها فى الهواء بعيداً عن أشعة الشمس المباشرة، وهو **بذلك يتشابه إلى حد كبير مع مخدر (الماريجوانا) المعروف والمنتشر فى العديد من بلدان العالم**، أمام نبات القنب فهو نبات شجيري يمكن زراعته طوال العام فى مصر وفى اغلب دول العالم، وكان يزرع منذ سنوات طويلة ببعض محافظات الصعيد، إلا أن زراعته قد انتقلت منذ بداية التسعينات، تحت وطأه الحملات الأمنية المكثفة من هذه المحافظات إلى المناطق الصحراوية والجبلية على النحو المشار إليه، والمعروف أن هذا النبات يحتوى على المادة الفعالة التى تدخل فى صناعة الحشيش، ومن ثم تتشابه آثار تعاطى البانجو – **إلى حد كبير – مع آثار تعاطى الحشيش، حيث يندرج تعاطيه بكثرة تحت طائفة المهلوسات، بينما يدخل تعاطيه بقلة إلى طائفة المهبطات، حيث تظهر آثار تعاطيه فى صورة ابتهاج**، ثم يعقب ذلك حالة من الخمول والكسل، كما أنه يقلل الإحساس بتقدير الوقت والمسافة، ويضعف من السيطرة على الحواس، مع عدم التركيز ويزيد من الميول العدوانية.

أسباب انتشار زراعات القنب وتعاطى البانجو:

تتأثر زيادة انتشار بعض أنواع المخدرات عالمياً أو محلياً إنتاجياً أو اتجاراً .. وبتشديد الرقابة على المواد الأخرى وقد تزايدت زراعات نباتات القنب – التى كانت معروفة فى مصر – للأسباب التالية:

١) **ندرة المعروض بالبلاد من مخدر الحشيش**، بفضل نجاح جهود المكافحة، والسيطرة على المنافذ والحدود.

٢) **لجوء زارعي النباتات المخدرة غير المشروعة إلى المناطق النائية شديدة الوعورة والبعيدة عن العمران**، والتى يحتاج الوصول إليها لتدمير الزراعات المتفرقة، إلى إمكانات بشرية، ومادية باهظة التكاليف، وتحتاج إلى خبرات ووسائل متطورة.

٣) **إمكانية زراعة نبات القنب على مدار العام**، حيث يمكن استغلال المساحة الواحدة بزراعتها ثلاث أو أربع مرات سنوياً.

٤) محاولة بعض زراعي نبات الخشخاش الذي يستخلص منه الأفيون عالي الربحية، **تعويض خسائرهم الناجمة عن تدمير محاصيلهم** – ذات التكلفة العالية نتيجة للحملات التي تقوم بها أجهزة المكافحة وذلك بزراعة مساحات أكبر من نبات القنب لتعويض خسائرهم.

٥) سهولة فتح أسواق جديدة لاستهلاك البانجو، لرخص أسعاره نسبياً مقارنة بأسعار المواد المخدرة الأخري، التي يجري جليها من الخارج بأسعار باهظة، والتي تقلصت بدرجة كبيرة نتيجة نجاح أجهزة المكافحة في أحكام السيطرة علي المنافذ التي كانت تستغلها عصابات التهريب.

٦) الاعتقاد الخاطئ السائد بين أغلب المتعاطين بأن أضرار البانجو قليلة، مقارنة بالمواد المخدرة الأخري.

٧) تقارب أنماط تعاطي البانجو مع أنماط تعاطي الحشيش والذي كان معروفاً وكان الأكثر انتشاراً بالبلاد علي مدي زمني طويل.

٨) وجود بعض الصعوبات العملية والقانونية في مكافحة الزراعات المخدرة ومن ذلك:

- صعوبة وصول أجهزة المكافحة إلي أماكن الزراعات غير المشروعة المتفرقة لإبادتها علي مدار العام، لبعد هذه الزراعات عن الطرق الممهدة والمطروقة بمناطق شديدة الوعورة، والتي تتطلبي تجهيزات خاصة ذات تكلفة عالية.
- صعوبة ضبط الزارعين حال تلبسهم بجريمتهم نتيجة تمكنهم من الهرب قبل وصول القوات لسهولة استشعارهم بها، الأمر الذي يصعب معه إقامة الدليل علي أنشطتهم الزراية غير المشروعة.
- صعوبة إثبات حيازة الزارعين للأراضي المزروعة بهذه النباتات غير المشروعة في مناطق جبلية بعيدة عن العمران، وغير محيزة بمعرفة السلطات.

جهود مواجهة ظاهرة انتشار الزراعات المخدرة والبانجو ونتائجها:

** أولت أجهزة المكافحة أهمية بالغة لمواجهة ظاهرة انتشار الزراعات المخدرة في مصر، بهدف الحد من الكميات المعروضة منها بالأسواق وللحيلولة دون تفاقم الموقف إلي مراحل أكثر خطورة (تهريب البانجو والأفيون إلي الخارج – إنتاج محلي للحشيش – تحويل محلي للأفيون إلي هيروين) ولتحول دون زيادة المنتج من البانجو والأفيون إلي الحد الذي يمكن أن يشجع زارعيها علي تصديره إلي الخارج، أو تصعيد الخطر بالتحول إلي استخراج الحشيش من نبات القنب، أو تحويل الأفيون إلي هيروين، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلي دخول مصر إلي دائرة الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات، بما يمثله ذلك من خطر المساس بمكانتها الدولية، وبدورها الرائد في مجال مكافحة المخدرات.

** ومن ثم فقد حشدت أجهزة المكافحة كافة إمكاناتها لكشف ورصد وإبادة هذه الزراعات من خلال حملات مكثفة وطويلة، تستهدف التركيز علي ضبط كبار الممولين والزارعين ومتجري البانجو، مع توفير الأدلة والقرائن ضدهم، وتقديمهم إلي النيابة العامة مقبوضاً عليهم، ولا سيما بسيناء، وذلك دون الاقتصار علي إبادة هذه الزراعات.

** وعلي الجانب الآخر فإن هناك جهود تبذل في إطار خطة الدولية لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة اجتماعياً واقتصادياً بالمناطق التي كانت تكثر بها الزراعات المخدرة.

** وجدير بالذكر قد تلاحظ أثناء حملات الإبادة الأخيرة تراجع المساحات المنزرعة بالنباتات المخدرة، وإحلال بعض الزراعات المشروعة مثل الشعير بدلاً منها، وذلك للمرة الأولي مما يدعو للتفاؤل ويشجع علي الاستمرار في هذا النهج.

** ويجدر بالذكر أيضاً أن الهيئة الدولية للرقابة علي المخدرات، كواحدة من أهم الهيئات المعنية بالمشكلة، قد سجلت شكرها وتقديرها للسلطات المصرية علي جهودها في مجال إبادة الزراعات غير المشروعة في العديد من المناسبات والتقارير المختلفة.

** وحرصاً علي تحقيق المزيد من الفاعلية والحسم في مواجهة مشكلة الزراعات غير المشروعة، سبق للوزارة أن أكدت علي حقيقة جوهرية مؤداها أن الجهود المضيئة التي تبذل لإبادة الزراعات، رغم أهميتها البالغة، وحتمية استمرارها بأعلى مستويات الكفاءة والجدية، ليست هي المحور الوحيد أو الكافي لمواجهة هذه الظاهرة.

** وأنه من الضروري، بل ومن المحتم أيضاً، أن تواكبها جهود أخري، لا تقل عنها أهمية وتأثيراً، يتعين أن تنهض بها الأجهزة المعنية الأخري، لتحسين نوعية الحياة، وتوفير الظروف المعيشية الملائمة، للمواطنين المقيمين ببعض المناطق التي تنتشر بها الزراعات غير المشروعة والتي تبعد عن المدن الرئيسية والمناطق التي تكثر فيها فرص العمل والكسب.

تعليـــــق:

بعد أن عرضنا لمشكلة المخدرات في مصر، نود أن نلقي الضوء علي الحجم العالمي للمشكلة، إظهاراً وبياناً لحقيقة ما تعانيه كافة دول العالم، ومدي خطورة ما تواجهه، وتأكيداً علي حتمية إيلاء هذه المشكلة المزيد من العناية والدعم، فتشير آخر التقارير الدولية إلي تصاعد الإنتاج العالمي السنوي لمختلف أنواع المخدرات، والذي يقدر علي النحو التالي:

-نحو	٩٠٠	طن من الكوكايين يضبط منها حوالي ٣٠٠ طن.
-قرابة	٦٠٠٠	طن من الأفيون.
-حوالي	٦٠٠	طن من الهيروين يضبط منها حوالي ٣٠ طن
-حوالي	٥٠٠ ألف	طن من الحشيش والماريجوانا والبانجو.

كما تشير ذات الإحصاءات في مجال تعاطي المخدرات إلي ما يلي:

- حوالي ٧,٧٠ من سكان العالم يتعاطون المواد المخدرة بأنواعها المختلفة، ويقدر عددهم بنحو ٤٤٥,٦ مليون نسمة من إجمالي التعداد المقدر بحوالي ٦ مليار نسمة.
- وأيضاً فإن التقارير ذاتها تشير إلي أن هناك زيادة كبيرة في الإنتاج والتصنيع للمواد المخدرة خلال السنوات الأخيرة، زادت نسبتها عن ٦ أضعاف ما كان سائداً من قبل.

إن ذكرنا لهذه الأرقام الهائلة ليس تهويناً من حجم المشكلة في مصر، بقدر ما هو توضيح للحجم الحقيقي للمشكلة لدينا، وتحذير مما يمكن أن يهدد بلادنا في المستقبل القريب أو البعيد، من مخاطر خارجية جسيمة، نجحت أجهزة المكافحة – بفضل الله – في وقفها والتصدي لها بنجاح.

وفي هذا المقام أيضاً، يجدر بالذكر أن الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المعنية، قد وجهت انتباه كافة دول العالم، في العديد من المناسبات، وآخرها الدورة الاستثنائية العشرين التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٨م، وأكدت علي أن مواجهة مشكلة المخدرات، تتطلب بالدرجة الأولي من كافة المجتمعات توجيه عناية متوازية ومتكافئة لكل من جانبي (مكافحة العرض) و (خفض الطلب) علي المخدرات.

ونحن إذ نسجل اليوم حقيقة نجاح أجهزة مكافحة المخدرات المصرية، في تقليص حجم المعـــروض من مختلف أنواع المواد المخدرة، التي كانت سائدة بالبلاد لفترات طويلة، كنتيجة لـــنجاحها فـــي إحكـــام السيطرة علي منافذ التهريب، ونسجل أيضاً النتائج الطيبة التي حققتها سياســـات وخطط وزارة الداخلية، وحملاتها غير التقليدية المستمرة، نود أن نؤكد علي أن هذه الجهـــود والـــنجاحات لا يمكنها أن تصل إلي غاياتها النهائية دون مساهمة ومشاركة جماعية، ودون توحيد الجهود لخفض الطلب علي المخدرات، ولخلق وترسيخ رأي عام ومناخ اجتماعي رافض لها.

كما نؤكد علي أنه إن كانت العقود السابقة قد شهدت تصدي أبنائنا من رجال المكافحة للعديد من الهجمات الشرسة لأنواع من المخدرات، متفاوتة الخطورة كالهيروين الماكستون فورت وأقراص الروهيبنول والحشيش، حيث كان ما حققوه محل تقدير وإشادة كافة المنظمات الدولية، واستشعر بها كافة المواطنون، فإنهم –اليوم وغداً– ماضون علي الطريق، عازمون بمشيئة الله علي القضاء علي كل ما يتهدد شبابنا من أخطار.